E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/23/4(Part III)
19 April 2005
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الدورة الثالثة والعشرون
دمشق، ٩-١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥

البند ٦ (ج) من جدول الأعمال المؤقت

القضايا الملحة في منطقة غربي آسيا

السياسات الاجتماعية في الدول الأعضاء في الإسكوا

موجز

تستمد الإسكوا أساس اهتمامها بالسياسات الاجتماعية المتكاملة من العديد من الصكوك الدولية التي كرست هذه الاتجاه. فميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان يشكلان مرجعاً رئيسياً لاهتمام الإسكوا بالسياسات الاجتماعية التي تستهدف أولويات جميع الشرائح الاجتماعية. وقد نصت المادة الأولى من الميثاق، مثلاً، على "تحقيق التعاون الدولي لحل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً...". كما نصت المادة ٥٥ على "تحقيق مستوى أعلى للمعيشة وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي". والإعلان العالمي لحقوق الإنسان يتطرق في الكثير من مواده إلى المسألة الاجتماعية. فالمادة الخامسة والعشرون، مثلاً، تنص على أن "لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة، وله الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته".

وفي السياق نفسه، أعطت توصيات ومقررات صدرت عن عدد كبير من المؤتمرات العالمية المعنية بالتنمية دفعاً مطرداً لإدماج قيم الحريات الأساسية والعدالة الاجتماعية في صلب السياسات. فالالتزامات المنبثقة من مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، مثلاً، الذي عقد في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥، تستلزم سياسات متكاملة لتنفيذها؛ والقرار ٥٨/١٣٠، المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، والذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين، يؤكد أهمية التكامل بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية في تعزيز تنمية الموارد البشرية.

وقد ساهم الالتزام الرئيسي الخاص بهذا المؤتمر في مكافحة الفقر، من خلال البرامج الوطنية والتعاون الدولي، بوضع الأهداف الإنمائية للألفية المعنية بالقضاء على الفقر والجوع، وتحقيق تعميم التعليم الابتدائي، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتخفيض معدل وفيات الأطفال، وتحسين الصحة النفاسية، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والأمراض السارية، وكفالة الاستدامة البيئية، وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. وهذه الأهداف يمكن اعتبارها بمثابة الإطار الدولي لتركيز الجهود وقياس الإنجاز في تطبيق قيم الحريات الأساسية والعدالة الاجتماعية. وبطبيعة الحال، تتطلب الأهداف، التي يتوزع كل منها إلى غايات فرعية ومؤشرات لقياس الإنجاز، سياسة شاملة ومتكاملة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.

وانطلاقاً من هذه الأسس، تولي الإسكوا اهتماماً خاصاً للسياسات الاجتماعية المتكاملة. ويعرض هذا التقرير بإيجاز الأنشطة التي نفذتها في إطار مشروع السياسات الاجتماعية المتكاملة بمرحلتيه الأولى والثانية.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١-٣	٣
الفصل		
أولاً- اجتماعات وجلسات عمل عقدت في إطار مشروع السياسات الاجتماعية المتكاملة	٤-٤٦	٤
ألف- دور متخذي القرار حول السياسات الاجتماعية	٥-٣٣	٤
باء- توجهات التقرير الإقليمي للسياسات الاجتماعية	٣٤-٤٠	١٣
جيم- حوار حول التقرير الإقليمي للسياسات الاجتماعية	٤١-٤٣	١٤
دال- مناقشة تقرير السياسات الاجتماعية المتكاملة	٤٤-٤٦	١٥
ثانياً- الدراسات والنواتج	٤٧-٥١	١٧
ألف- في السياسات الاجتماعية	٤٨	١٧
باء- المسائل والمواضيع ذات الصلة والتأثير على السياسات الاجتماعية	٤٩	١٨
جيم- الديمقراطية والمعلومات	٥٠	١٩
دال- المساهمة في سياسات التنمية المحلية	٥١	٢٠
المرفق		٢١

مقدمـــة

١- تتسم السياسات الاجتماعية في دول الإسكوا بعدم التناسق، ولا تعدو في بعض الأحيان كونها برامج ومشاريع تنفذها هيئات منعزلة عن بعضها، في ظل انعدام التنسيق بين الوزارات المعنية في المجال الاجتماعي، أو بين الوزارات والجمعيات الأهلية والقطاع الخاص. ولم تندرج هذه البرامج والمشاريع في إطار واحد لرؤية اجتماعية متكاملة، ولم ترتبط هذه الرؤية، في حال وجودها، بالإطار الاقتصادي والاجتماعي العام. وقد نجم عن هذا الوضع هدر للموارد البشرية والمالية، وتفاقم لأزمات التهميش والبطالة والفقر. وليس من المتوقع أن تنحسر هذه الأزمات الاجتماعية في القريب العاجل، وذلك لأن معظم دول المنطقة باشرت تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي بدرجات متفاوتة، مع ما يستتبع ذلك من خصخصة بعض الخدمات الأساسية وخفض النفقات الاجتماعية. وعلى ضوء ذلك، تولي الإسكوا أهمية خاصة لموضوع السياسات الاجتماعية، وتنظر في ارتباطها ببيئتها الثقافية والإيكولوجية والاقتصادية والسياسية، نظرة هدفها النهائي تحسين نوعية الحياة للناس جميعاً، والحث على تحقيق شروط التكامل في السياسات الاجتماعية والاقتصادية. وأبرز تلك الشروط هي المعنية برؤية شاملة ومتكاملة لأهداف واضحة، وآليات مناسبة للتنسيق، وتشريعات ملائمة، واعتمادات مالية كافية، ومؤسسات ديمقراطية، وتعزيز حقوق الإنسان وصون حرياته الأساسية، ومشاركة نشطة من المجتمع المدني.

٢- وقد أوصت لجنة التنمية الاجتماعية للإسكوا في دورتها الثالثة بأن تقوم الإسكوا "بدراسة إمكانية إجراء مسح شامل حول السياسات الاجتماعية في المنطقة[١]" وقد عرضت التوصية المذكورة على اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في دورتها الحادية والعشرين التي عقدت في أيار/مايو ٢٠٠١، في إطار قرارها ٢٢٧ (د-٢١) المؤرخ ١١ أيار/مايو ٢٠٠١، بشأن اعتماد التقارير الختامية للهيئات الفرعية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا[٢]، فاعتمدته ليوضع موضع التنفيذ. وتنفيذاً للتوصية المذكورة آنفاً، أعدت الإسكوا وثيقة مشروع بعنوان "نحو سياسات متكاملة للتنمية الاجتماعية في منطقة الإسكوا-المرحلة الأولى". ومن أهداف هذا المشروع الطويلة الأجل بلورة رؤية اجتماعية متكاملة للمجال الاجتماعي بقطاعاته المختلفة (التعليم والصحة والتشغيل والحماية الاجتماعية،...الخ)، والاطلاع على عملية رسم وتنفيذ السياسات الاجتماعية المختلفة، والتعرّف على عمليات التنسيق المتبعة بين الأطراف الفاعلة الأساسية في المجال الاجتماعي وهي: الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى والجمعيات الأهلية ومراكز البحوث المتخصصة.

٣- ومشروع السياسات الاجتماعية المتكاملة تضمن في مرحلتيه الأولى والثانية أنماطاً من الأنشطة تنوعت بين عقد الاجتماعات وجلسات العمل، وإجراء الدراسات المرجعية، ومسح حالات قطرية محددة.

---

(١) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تقرير لجنة التنمية الاجتماعية عن دورتها الثالثة، بيروت، ٢٧-٢٨ آذار/مارس ٢٠٠١، E/ESCWA/SD/2001/2، الفقرة ٢١ (ب).

(٢) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تقرير الدورة الحادية والعشرين، بيروت، ١٠-١١ أيار/مايو ٢٠٠١، E/ESCWA/21/10، الفقرة ٨٤.

أولاً- اجتماعات وجلسات عمل عقدت في إطار مشروع السياسات الاجتماعية المتكاملة

٤- عقدت في إطار مشروع السياسات الاجتماعية المتكاملة سلسلة اجتماعات وجلسات تمحورت حول مواضيع عديدة وخلصت إلى استنتاجات هامة، ويتضمن هذا الفصل عرضاً موجزاً لهذه الاجتماعات ونتائجها.

ألف- دور متخذي القرار حول السياسات الاجتماعية

٥- عقد اجتماع متخذي القرار حول السياسات الاجتماعية في دول الإسكوا في القاهرة خلال الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، بالتعاون بين الإسكوا ومعهد التخطيط القومي في مصر وبمشاركة مؤسسة الصفدي والمركز البرلماني الكندي. وانبثقت أهمية هذا الاجتماع من الحاجة الملحة إلى وقفة نقدية يقفها متخذو القرار حيال السياسات الاجتماعية في دول الإسكوا بهدف وضع حد للتدهور في الأوضاع الاجتماعية ومواجهة الأزمات والتوترات الاجتماعية المتفاقمة، نتيجة للفشل في معالجة الآثار الاجتماعية لسياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي فرضتها ظاهرة العولمة.

٦- وشارك في هذا الاجتماع عدد من ممثلي الحكومات والمنظمات غير الحكومية، وخبراء وباحثون أكاديميون وإعلاميون وممثلون عن جامعة الدول العربية ومنظمات الأمم المتحدة ومعهد الدراسات الاجتماعية. واستهدف الاجتماع مساعدة دول الإسكوا في بلورة رؤية لسياسة اجتماعية متكاملة تندرج ضمن الإطار الاقتصادي والاجتماعي للبلد المعني.

١- محاور الاجتماع

٧- تركز مناقشات الاجتماع على المحاور الرئيسية التالية: (أ) مناقشة تطور مفهوم السياسات الاجتماعية؛ (ب) استعراض بعض التجارب الناجحة في رسم هذه السياسات؛ (ج) التعمق في فهم السمات المميزة للسياسات الاجتماعية في الوطن العربي وخلاصاتها.

(أ) تطور مفهوم السياسات الاجتماعية

٨- في هذا المحور، جرى تقديم دراسة حول الإطار المفاهيمي نحو سياسات اجتماعية متكاملة. وقد ركزت هذه الدراسة على استعراض التطور التاريخي لمفهوم السياسة الاجتماعية، استناداً إلى ظهور دولة الرفاه والأثر الاجتماعي لبرامج التكيف الهيكلي على الدور الذي تؤديه الدولة. كما قدمت الدراسة تحليلاً حول مكانة السياسة الاجتماعية في ضوء العولمة وزيادة الاستقطاب الاجتماعي وسوء توزيع الثروة. وخلصت الدراسة إلى التأكيد على أهمية نهج التنمية القائم على حقوق الإنسان وفقاً لما اعتمده كل من الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، حيث جرى تأكيد الترابط بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي، بحيث تصبح التنمية البشرية هدفاً مركزياً لسياسات التنمية الاجتماعية المتكاملة.

٩- وتركزت أبرز مناقشات هذه الدراسة على المحاور التالية: (أ) أهمية تجاوز حصر السياسة الاجتماعية في الرفاه، وضرورة توسيع مفهومها إلى التنمية الشاملة التي تتطلب التعرض لقضايا جديدة

مثل التنظيم الاجتماعي للإنتاج، والبناء الطبقي للمجتمع، وتوزيع الثروة في المجتمع؛ (ب) التوسع في دراسة الحركة العالمية المضادة للعولمة، وما يمكن أن تحققه من أهداف على رأسها طرح بدائل أكثر إنسانية وعدالة؛ (ج) إمكانية تدخل منظمات الأمم المتحدة في رسم السياسات الاجتماعية للبلدان عن طريق النصائح والتزويد بالخبرة؛ (د) إمكانية الاستفادة من التراث الديني فيما يتصل بقيم، مثل حد الكفاية والتكافل الاجتماعي، وأدوات مثل الزكاة والوقف، باعتبارها منطلقات في السياسة الاجتماعية.

(ب) استعراض بعض التجارب الناجحة في مجال السياسات الاجتماعية

١٠- في إطار التجارب الناجحة، قُدمت خلال اجتماع متخذي القرار خمس دراسات عن نماذج رسم وتنفيذ وتنسيق السياسات الاجتماعية، وفيما يلي عرض موجز لما خلصت إليه هذه الدراسات حسب الترتيب الأبجدي للبلدان موضوع الدراسة. وتتضمن جداول المرفق خلاصة هذه التجارب من حيث شروط نجاح السياسات الاجتماعية في البلدان المذكورة، والموقف من شروط التنفيذ الفعال للسياسات الاجتماعية، ووسائل تدعيم السياسات الاجتماعية.

(١) تجربة تونس

١١- تميزت التجربة التونسية باعتمادها نموذجاً للتطور الاجتماعي والاقتصادي ينطلق من البحث المتواصل عن طريقة ثالثة توازن بين الليبرالية الاقتصادية والتكامل الاجتماعي، وتوفق بين البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي لعملية التنمية. ونتج من ذلك ارتفاع ملحوظ في مؤشرات القدرة التنافسية للاقتصاد التونسي وفي مؤشرات التنمية البشرية، ومنها ارتفاع مستوى الدخل الفردي وانخفاض نسبة الفقر، وارتفاع معدل العمر المتوقع عند الولادة وانخفاض نسبة الوفيات لدى المواليد، وانخفاض الأمية وارتفاع نسبة انتشار التعليم من الجنسين. ويكتسب هذا البحث أهميته من إعادة النظر في السياسات الاجتماعية على ضوء ما أفرزته حركة العولمة من معطيات جديدة، لا سيما وإن إعادة النظر ليست خياراً بالنسبة للحكومات، بل هي ضرورة لا غنى عنها لضمان الاستقرار والتماسك الاجتماعي. وفيما يلي بعض المسائل المفيدة من التجربة التونسية، وهي: (أ) تحقيق نتائج اقتصادية واجتماعية إيجابية من خلال استثمار مهم في مجال تنمية الموارد البشرية، واستمرار تدخل الدولة في الشأن الاجتماعي، رغم سياسة الإصلاح الاقتصادي الذي اتسم بمراعاة الملامح الإنسانية والحرص على عدم خفض الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية بقدر كبير؛ (ب) نجاح التفاوض مع المؤسسات النقدية الدولية لضمان الاستقلالية في التصرف ومواجهة المقاييس والقيم والتوجهات الإدارية لتلك المؤسسات التي تضع شروطها لتقديم المساعدة؛ (ج) الحرص على ضمان استقلالية القرار المحلي لفائدة التوازنات الوطنية والتماسك الاجتماعي؛ (د) تواصل الفكر الإصلاحي مما يؤكد أهمية البعد التاريخي والثقافي للحماية الاجتماعية وعدم الانصياع لنماذج مستوردة. ومع هذا النجاح، يصطدم نموذج السياسة الاجتماعية المطبقة في تونس بحدود ويواجه تحديات كبيرة وخاصة حيال الاندماج في الاقتصاد العالمي والتقارب مع الاتحاد الأوروبي، مما سيحدث تأثيراً كبيراً على النسيج الاجتماعي والاقتصاد التونسي، وينعكس على البطالة والفقر والتهميش الاجتماعي.

١٢- وركزت مناقشة التجربة التونسية على مجموعة مسائل أبرزها: (أ) التناقض بين الإنجازات الاجتماعية التي بينتها تجربة تونس، وفي مقدمتها انخفاض معدلات البطالة، وهجرة كثيفة للشباب التونسي إلى الخارج؛ (ب) تطور السياسات الاجتماعية في تونس يمكن أن يفسر على نحو مثال تطور هذه السياسات في جمهورية كوريا، وذلك بهدف اكتساب شرعية سياسية لنظام شمولي، ولعل هذا ما يفسر أيضاً

عدم وجود شراكة حقيقية وفق نهج ديمقراطي يعطي مزيداً من الفعالية للسياسات الاجتماعية؛ (ج) عدم إمكانية الاعتماد على المؤشرات الكمية والتركيز على الأبعاد الإجرائية والوصفية فقط، وبالتالي إغفال المؤشرات النوعية، رغم أهميتها، في قياس التنمية الاجتماعية، علماً بأن تقرير التنمية الإنسانية العربية أشار إلى إغفال مثل هذه المؤشرات ذات الصلة بالمواطنة والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان؛ (د) أهمية إبراز كيف تعاملت السياسة الاجتماعية في تونس مع القيم والتقاليد والعادات، وكذلك كيفية تأثرها بالعلاقة مع الاتحاد الأوروبي، وهل تعتبر هذه العلاقة نوعاً من الإلحاق أو شراكة حقيقية، وكيف ستنعكس هذه العلاقة على الاقتصاد التونسي.

(٢) تجربة جمهورية كوريا

١٣- اضطلعت جمهورية كوريا بتنفيذ مبادرات نشطة في السياسة الاجتماعية منذ وقوع الأزمة الاقتصادية في عام ١٩٩٧. ومن أهم هذه المبادرات: إصلاح برنامج المساعدة العامة، وبرنامج المعاش الوطني، والتأمين الصحي الوطني. والإجابة عن سؤال حول ما إذا كانت دولة الرعاية الكورية قد انتقلت إلى ما هو أبعد من الطابع الرعائي، استوجبت البحث في حالات البرامج الثلاثة ونتائج تنفيذها. فالرغبة في إضفاء الشرعية على السلطة السياسية تفسر أيضاً خصائص دولة الرعاية الكورية، وفيها تنظر نخبة صانعي القرار إلى النمو الاقتصادي بوصفه الهدف النهائي، وتتبع لإنجازه استراتيجية محكمة، وتعتبر السياسات الاجتماعية في هذه الحالة مجرد أداة لتحقيق ذلك الهدف. ويمكن ملاحظة ثلاث ثغرات في هذه البرامج: (أ) أن حصة الأسد في عملية إعادة التوزيع كانت تذهب إلى أصحاب الدخول الأعلى؛ (ب) أن صياغة السياسة الاجتماعية كانت منحصرة في عدد صغير من المسؤولين؛ (ج) أنها توجهت بالأساس للعاملين بالأجور والمعاشات، وهو النظام الذي لم يعد صالحاً للعمل حينما تفاقمت ظاهرة البطالة، مما أدى في عام ١٩٩٧ إلى اعتماد حزمة من سياسات وبرامج الإصلاح السابقة الذكر. وأدت الأزمة الاقتصادية إلى توسع سريع في نظم الرعاية بعد إجراء سلسلة الإصلاحات الاقتصادية، غير أن هذه السياسة النشطة أثارت عدداً من التحديات، أبرزها: (أ) ضرورة تعزيز برامج الرعاية التي تم إدخالها أو توسيعها أثناء الأزمة، وخاصة في ظل عدم اشتراك قطاعات كبيرة أو عدم سداد الاشتراكات بانتظام؛ (ب) الاهتمام باستدامة هذه البرامج (وخاصة التأمين الصحي والمعاش الوطني)، بسبب قصور التمويل إزاء توسيع المشروع وزيادة فترات الاستفادة وزيادة الخدمات المقدمة؛ (ج) التهرب الضريبي الذي تقوم به قطاعات كبيرة من العاملين لحسابهم الخاص والمهنيين عبر إخفاء مداخيلهم الحقيقية، وذلك على عكس الموظفين الذين تحسم الأقساط من مرتباتهم.

١٤- وتركزت مناقشة التجربة الكورية على أن خلاصات جيدة يمكن الاستفادة منها في الوطن العربي وأبرزها ما يلي: (أ) إن سياسات التكيف والأزمة الاقتصادية لم تدفع النظام في جمهورية كوريا إلى تقليص الدعم المقدم للسياسات الاجتماعية، بل سعى إلى تطويره وابتداع برامج جديدة لمواجهة آثار الأزمة؛ (ب) اقتران تطور السياسات الاجتماعية بالتحول من نظام شمولي إلى نظام ديمقراطي؛ (ج) إثبات التجربة الكورية أن تبني سياسة طويلة الأجل هي سبيل جيد لتحقيق نتائج قابلة للتطوير والاستدامة والتوسع؛ (د) أهمية التمييز بين دولة الرفاه ودولة تقديم الخدمات، لأن دولة الرفاه تتطلب أساساً اقتصادياً متطوراً، كما تتميز بقاعدة واسعة للطبقة الوسطى؛ (هـ) التحول إلى الرأسمالية في عالم اليوم يتطلب أن تهتم الدولة بوضع برامج اجتماعية وقائية لأن الفئات التي تتعرض لمخاطر هذا التحول هي الأضعف.

(٣) تجربة كندا

١٥- تقود مراجعة تجربة كندا إلى تأكيد أهمية المبادئ والقيم السائدة في تدعيم السياسة الاجتماعية لهذه الدولة خلال القرن الماضي، وتأكيد دور الأحزاب السياسية وأيديولوجياتها والقوى الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني في تشكيل السياسة الاجتماعية وتنفيذ البرامج والخدمات الاجتماعية. وهناك سمتان هامتان تنفرد بهما دولة الرعاية الكندية: (أ) مرونة الفدرالية الكندية التي أتاحت تطوير دولة الرعاية من خلال التعديلات الدستورية والتحويلات المالية للمقاطعات واستخدام سلطة الإنفاق؛ (ب) والتحول التدريجي إلى دولة رعاية - شاملة، ويقصد بالشمول أن البرامج والتقديمات والخدمات الاجتماعية تمثل حقاً وشرطاً للمواطنة الكندية، ولا تصنف إطلاقاً باعتبارها منحة أو إحساناً. ويتوزع تنفيذ السياسات الاجتماعية على أطراف متعددة هي: الوزارات الفدرالية، ومنها وزارة تنمية الموارد البشرية التي تتولى إدارة معظم البرامج الاجتماعية، ووزارة الصحة الفدرالية، ووكالة تعزيز وضع المرأة التي تسهر على تعزيز المساواة بين المرأة والرجل؛ والمقاطعات والبلديات، ويتسم العمل بينها بالشراكة أساساً؛ والقطاع شبه العام، مثل مجالس المدارس وإدارة الجامعات والمستشفيات ووكالات الصحة في المقاطعات والبلديات، وهي تحدد كيفية إنفاق المال؛ والمنظمات غير الحكومية، ويضاف إليها الاتحادات الاختيارية وهيئات البر والإحسان والكنائس والجماعات المحلية، وهذه الأطراف تضم عدداً كبيراً من العاملين وتنفق مبالغ ضخمة سنوياً كمرتبات ومنح ومساعدات.

١٦- وتستخلص من التجربة الكندية عبر هامة منها: (أ) إن البرامج الاجتماعية الشاملة كانت مهمة كأداة للتماسك الاجتماعي؛ (ب) إن إضفاء الطابع الدستوري والمؤسسي على حقوق الأقليات والحقوق الاجتماعية يضفي المشروعية عليها ويلزم بها المحاكم؛ (ج) إن الانتقادات للدور الاجتماعي للدولة أدت إلى إجراء تخفيضات جذرية على البرامج الاجتماعية، ولكنها ولدت اتجاهات جديدة لإعادة الهيكلة. وهناك تفضيل الآن للانتقال من البرامج السلبية إلى البرامج النشطة، وخاصة فيما يتعلق بدعم العاطلين عن العمل، والتركيز على الحكم السليم القائم على المساءلة والشفافية والمشاركة، وكذلك تعزيز علاقة الدولة بالمجتمع المدني.

١٧- وتركزت مناقشة تجربة كندا على النقاط الرئيسية التالية: (أ) اختلاف الظروف في كندا عنها في البلدان العربية حيث لا يوجد تداول سلطة بالمعنى الذي قدمته التجربة الكندية؛ (ب) تمتع المكلف بدفع الضرائب في كندا بسلطة تخوله الضغط وممارسة الحقوق ما دام المجتمع هو الأساس وليس الدولة كما هو الحال في المنطقة العربية حيث يتطلب الأمر تكوين جماعات ضغط لكي تؤثر على البرلمان؛ (ج) وجود أطراف متعددة تؤثر في عملية صنع القرار الخاص بالسياسة الاجتماعية، ومنها الإعلام، والرأي العام، والبرلمانات المحلية؛ (د) وجود بعض مؤسسات مماثلة لتلك القائمة في البلدان العربية لكن مخرجاتها مختلفة تماماً، لذلك من المهم مناقشة سبب حصول هذا التفاوت في المخرجات.

(٤) تجربة ماليزيا

١٨- تمثل حالة ماليزيا نموذجا لبلد نام صاغ نهجا خاصا به لتأمين الخدمات الاجتماعية، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية عموما. ومن السمات المميزة للصيغة المعتمدة في ماليزيا: الأهمية المتواصلة والحقيقية المعطاة لتنمية الخدمات الاجتماعية كجزء من السياسة العامة للتنمية الوطنية، والدور القيادي الذي تلعبه الحكومة ومؤسسات الخدمة العامة في توفير الخدمات الاجتماعية، والتشديد على اتساق هذه الخدمات بحيث تؤدي إلى إفادة سكان الريف والفقراء وذوي الدخل المحدود. وقد انعكس هذا النهج في كثير من

التحسينات التي أدخلت على التعليم والصحة والعناية الطبية وفرص التشغيل والحماية الاجتماعية وتخفيف حدة الفقر، إلى جانب تعزيز دور المرأة والشباب في التنمية الوطنية. بيد أنه سيكون مطلوباً إدخال المزيد من التحسينات لمواجهة تحديات جديدة، منها تحديات العولمة. وقد تطورت السياسات الاجتماعية في ماليزيا في سياق اتسم بعقود من الاستقرار السياسي، وبالتوسع الاقتصادي المستمر، إلى جانب تبلور القبول الواسع لفلسفة النمو العادل أو المتسق. وهناك ثلاثة أنواع من السياسات الاجتماعية التي تصاغ في ذلك الإطار المؤسسي: (أ) إدخال أو تعديل السياسات في عملية صياغة خطط التنمية الوطنية (سياسات طويلة الأمد)؛ (ب) اعتماد سياسات تكون جزءاً من الميزانية العامة للدولة (ترجمة سنوية للسياسات السابقة)؛ (ج) سياسات تصاغ لمعالجة مشكلة اجتماعية خاصة وتتضمن قدراً أكبر من التفصيل مقارنة بالنوعين السابقين. والمؤسسات التي تشترك في عملية الصياغة هي: الشعب، وجماعات المصالح والمنظمات غير الحكومية، ووسائط الإعلام، والأحزاب السياسية، وهيئات الخدمة العامة الاتحادية، ومجلس الوزراء، والبرلمان، والملك. وفيما يتعلق بالتنفيذ، تضطلع الوزارات ومصالحها بتطبيق السياسات الاجتماعية (وزارات الصحة، والتعليم، والوحدة الوطنية والتنمية الاجتماعية، والموارد البشرية، والتنمية الريفية، والإسكان والحكم المحلي). وتشترك الوزارات الباقية في تنفيذ برامج مختلفة أهمها برامج مواجهة الفقر. كما تقوم المنظمات الأهلية والمؤسسات التي تتلقى تمويلاً حكومياً بالمساعدة في تنفيذ البرامج العامة. وتتولى وحدة تنسيق التنفيذ التابعة لرئيس الوزراء وظيفة المتابعة والتنسيق.

١٩- وتميزت مناقشة التجربة الماليزية بطرح العديد من التساؤلات حرصاً على توفر المزيد من المعلومات للتعرف على خبرة ماليزيا في مواجهة مشاكل معينة، وقد تركزت هذه المناقشة على المسائل الأساسية التالية: (أ) كيف أمكن لدولة ماليزيا تأمين أو توفير التعايش بين الثقافات المختلفة والمتنوعة ومواجهة المشكلة العرقية ذات التأثيرات المتنوعة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية؛ (ب) ضرورة التعرف على الآليات المعتمدة لحل المشكلة العرقية ومواجهة الفساد، والارتقاء بالنشاط الاقتصادي الخاص بمشاركة المرأة في القوى العاملة الذي بلغ نسبة ٤٥ في المائة؛ (ج) معرفة تأثير العولمة وتحرير التجارة الدولية على السياسة الاجتماعية؛ (د) مردود الاستثمار الذي اعتمدته السياسة الاجتماعية في مجالي الصحة والتعليم، وكيف انعكس هذا المردود على تمكين شرائح المجتمع الماليزي من المشاركة في صنع هذه السياسة وفي تنفيذ برامجها.

(٥) تجربة النرويج

٢٠- تركز عرض هذه التجربة على السمات المميزة لنموذج الرعاية في النرويج التي تنتمي إلى نظم دولة الرعاية في شمال أوروبا، أو مجموعة الدول الاشتراكية الديمقراطية. وتتماثل السمات الرئيسية لهذا النموذج مع منظور التنمية الاجتماعية الذي اعتمدته الأمم المتحدة، وفحواه أن التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي يسيران معاً ولا تناقض بينهما. ويتسم هذا النموذج بسعة نطاقه الذي يستهدف الارتقاء برعاية جميع السكان، وهو يستند إلى قيام الدولة بدوري التدخل والتنظيم. فهو نموذج يهتم بالاستثمار في الإنسان والمجتمعات المحلية أكثر من اهتمامه بالاستهلاك والتحويلات الاقتصادية وحماية الدخول. وهو نموذج يؤكد أن أي منظومة فعالة للتأمين الاجتماعي يجب أن توفر الرعاية لغير القادرين على العمل المنتج بسبب عوامل الصحة أو غيرها. ومن ثم يجب تصميم مشاريع التأمين الاجتماعي بحيث يكون نهج العمل الاختيار الأول لجميع الأطراف المتأثرة، ومنع الاستبعاد غير الضروري للجماعات الضعيفة من سوق العمل. وقد تضمن عرض التجربة النرويجية بحث الدور الذي تؤديه الوزارات والمصالح والهيئات التشريعية والنيابية والمنظمات غير الحكومية، في ظل الشبكة الواسعة من المؤسسات الإدارية التي تقوم بتنفيذ السياسات

والبرامج الاجتماعية، وفي سياق التحديد الواضح لأدوار ومسؤوليات وصلاحيات كل من الحكومة المركزية والبلديات والحكم المحلي في عملية السياسة الاجتماعية. ومع أن البنية التنظيمية تحمل في حد ذاتها مقومات الأداء الفعال، هناك درجة من الخلاف والجدل فيما يتعلق بتخصيص الموارد. ولا شك في أن معظم أوجه الاختلاف في المنظومة النرويجية تنبع من التجاذب التقليدي بين الرغبة في مركزية السياسات (ومن ثم وضع المعايير) وفكرة السيادة المحلية.

٢١- وتركزت مناقشة تجربة النرويج على المسائل التالية: (أ) أهمية الجانب الأيديولوجي في النظام السياسي الذي يوفر موارد إضافية للرفاه على حساب التسلح والإنفاق الأمني؛ (ب) استمرار تدخل الدولة بغض النظر عن ظروف اقتصاد السوق وحيادية الدولة، واعتبار الإنفاق الاجتماعي استثماراً في المكون البشري للتنمية؛ (ج) فهم أسباب تفاقم مشاكل اجتماعية معينة مثل إدمان الكحول، وارتفاع نسبة الانتحار، والأمراض النفسية، وقصور العمالة في مجالات معينة، وعدم وجود صلة جيدة بين الدولة والمجتمعات المحلية؛ (د) ترافق ظاهرة ارتفاع نسبة النساء العاملات مع تدني نسبة البطالة، وهو أمر مخالف لاعتبارات يجري ترويجها في المنطقة العربية بأن إقبال المرأة على العمل يزيد البطالة، من غير أن ينظر إليه من زاوية تأثيره الإيجابي على النمو الاقتصادي؛ (هـ) تميز التجربة النرويجية بالتركيز على توفير العمل وليس توفير الخدمة أو الرعاية، لأن توفير العمل يؤدي إلى زيادة الدخل وبالتالي إلى تحسين مستوى الرفاه وزيادة الإيرادات الضريبية ؛ (و) دولة الرفاه باعتبارها اختياراً اجتماعياً لا يأتي من الحكومة بل يأتي من الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية وتفاعل جميع أطراف المجتمع الذي ينعكس على التشريع، ولن يتحقق هذا في المنطقة العربية، ما لم تتحقق المشاركة الواسعة.

(ج) السمات المميزة للسياسات الاجتماعية في الوطن العربي وخلاصاتها

٢٢- في هذا المحور، قدمت في اجتماع متخذي القرار دراسة حول السياسات الاجتماعية في البلدان العربية في إطار تحليل بنائي تاريخي. وتؤكد هذه الدراسة غياب الإدراك في الوطن العربي لأهمية السياسات الاجتماعية وجدواها في تأهيل الموارد البشرية، والتمكين من المشاركة، وتوسيع خيارات الناس بشأن مشاريعها وبرامجها، ومن ثم الحرص على استمرارها واستدامتها. وقد ترتب على تناول السياسات الاجتماعية بنهج جزئي قطاعي عدم الإلمام بتفاعلاتها مع السياسات المجتمعية الأخرى، العامة والقطاعية، وخاصة الاقتصادية، فضلاً عن عدم إدراك ارتباطها بقضايا مجتمعية استراتيجية كالحقوق الاجتماعية، والمواطنة، ودور المجتمع المدني، ومن ثم تأثيرها في مجمل المسألة الاجتماعية. وعرضت هذه الدراسة للسياسات الاجتماعية في بلدان عربية مختارة، هي البحرين ولبنان ومصر واليمن.

(١) البحرين

٢٣- تطور مفهوم السياسات الاجتماعية منذ التسعينات نحو إعادة صياغة السياسات الاجتماعية لتكون آلية لتحقيق التنمية الشاملة، وتشجيع المزيد من التنسيق بين الوزارات المختلفة المعنية بالسياسات الاجتماعية القطاعية. ومع ذلك، لا يزال الشأن الاجتماعي تابعاً للشأن الاقتصادي بدون تكامل بين مدخلات ومخرجات كل منهما، بدليل مشكلة البطالة، وخاصة بين الشباب، والعزوف عن بعض المهن، والاعتماد على العمالة الأجنبية.

(٢) لبنان

٢٤- شهدت فترة الستينيات إنشاء الأطر المؤسسية والتنظيمية للعمل الاجتماعي، وارتفعت حصص الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية الأساسية. ومع ذلك لم تتغير التفاوتات الاجتماعية كثيراً في لبنان. وقد عانى لبنان من الاحتلال والحرب الأهلية التي أجهزت على الكثير من مقومات البنية الأساسية وأحدث الكثير من الضرر بالمجال الاجتماعي. وفيما يخص سياسات النمو الاقتصادي، لم تؤسس البيئة الاقتصادية اللبنانية لانطلاق التنمية الاجتماعية استناداً إلى تنمية اقتصادية متوازنة بين الفئات الاجتماعية والقطاعات الاقتصادية والمناطق المتباينة. وبالرغم من الإنجازات الملحوظة في خدمات الصحة والتعليم، لم يترق مردود العمل الاجتماعي الرسمي في لبنان، كماً ونوعاً، إلى مستوى المشاكل المطروحة، وخصوصاً مشكلة البطالة وسد الفجوات في توزيع الدخل ومكافحة الفقر.

(٣) مصر

٢٥- تطورت السياسات الاجتماعية في مصر وفق مراحل ثلاث، مرحلة الرعاية، ومرحلة تدخل الدولة مباشرة، ومرحلة الانفتاح الاقتصادي وتطبيق برامج إعادة الهيكلة. كما شهدت هذه السياسات تطوراً مؤسسياً، وتغيراً في دور العمل الأهلي، والتشريعات التي تهدف إلى إحداث تغيير ملموس في توزيع الثروات والدخول في المجتمع المصري. وما حدث بعد ذلك من تغيرات نتيجة لسياسة الانفتاح انعكس على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولا تزال مظاهر الأزمة الناجمة عن ذلك جلية حتى الآن في المجال الاقتصادي، حيث التضخم والبطالة والعجز في ميزان المدفوعات وتقلب أسعار الصرف، ويضاف إلى ذلك حدوث ما يشبه التفكك في العلاقات بين سياسات التعليم والصحة والتشغيل. وكانت سياسة الرعاية الاجتماعية رد فعل آني هدفه تخفيف بعض أعباء وتبعات الإصلاح الاقتصادي.

(٤) اليمن

٢٦- وضعت الدولة بعد الثورة برنامجاً لتحديث المجتمع بالتركيز على مجالات التعليم، وزيادة الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية، كما أنشئت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وحددت مهامها باعتماد برامج للرعاية الاجتماعية للفئات الفقيرة. ولكن فترة التسعينات شهدت نشوب حرب الخليج الثانية، وعودة المهاجرين من الخارج، وتوقف التحويلات النقدية، وتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي. وهي أمور أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة، وتزايد معدلات الفقر، وتدني بعض مؤشرات التنمية البشرية، نتيجة لتقلص الخدمات الاجتماعية وتدهور نصيب الفرد من الدخل القومي.

٢٧- وتختتم الدراسة برصد حصاد السياسات الاجتماعية في الوطن العربي اعتماداً على تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢، ويستخلص من هذا كله ملاحظات تقييمية للسياسات الاجتماعية منها مثلاً: (أ) أن الجمعيات الأهلية ركزت على العمل التكافلي الخدمي القائم على المنح والهبات والتطوع لدواعي أخلاقية؛ (ب) أن تدخل الدولة في الشأن الاجتماعي بدأ بالتركيز على رعاية فئات معينة، منها الفقراء والمرضى، ثم تطور في الخمسينات والستينات إلى طرح أهداف كبرى للسياسات الاجتماعية ذات أبعاد تحويلية في البنية الاجتماعية؛ (ج) ان الشأن الاجتماعي لا يزال حتى الآن تابعاً للشأن الاقتصادي، وما تحقق هو أقرب إلى الخدمات الاجتماعية منه إلى السياسات الاجتماعية؛ (د) انفصال بين مدخلات ومخرجات السياسات الاجتماعية أنتج المزيد من المشاكل بدلاً من أن يعالج المشاكل القائمة.

٢٨- وتركزت مناقشة دراسة السياسات الاجتماعية في البلدان العربية على طرح العديد من القضايا والملاحظات أبرزها: (أ) المشكلة الأساسية في إخفاق السياسات الاجتماعية تعود إلى استيراد استراتيجيات التنمية من الخارج بإيعاز من المؤسسات الدولية؛ (ب) السياسات الاجتماعية المطبقة في الوطن العربي نابعة مما يمكن تسميته "غرفة إدارة الأزمة" لتلافي آثار ناجمة عن سياسات أو أحداث معينة؛ (ج) من المهم تحديد أسباب الإخفاق وهل تعود إلى غياب الديمقراطية والمشاركة السياسية، أم إلى أسباب أخرى؛ (د) عدم وجود رؤية اجتماعية عربية رغم خطورة التحديات، وافتقار البلدان العربية إلى عقد اجتماعي واحد، بالرغم من كل محاولات تدارك الآثار السلبية للسياسات المطبقة.

٢- اقتراحات وتوصيات اجتماع متخذي القرار

٢٩- توزعت الاقتراحات والتوصيات، التي صدرت عن اجتماع متخذي القرار، على أربعة محاور، وفيما يلي أبرز ما تركزت عليه هذه الاقتراحات والتوصيات.

٣٠- في محور المفهوم والإطار العام للسياسات الاجتماعية صدرت عن الاجتماع التوصيات التالية:

(أ) التأكيد على تكامل التنمية بصفتها عملية مركبة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية؛

(ب) ضرورة توحيد المفاهيم والمصطلحات؛

(ج) أهمية بلورة واعتماد رؤية اجتماعية واضحة؛

(د) أهمية توفر الإرادة السياسية لدى صانع القرار بتحقيق المفهوم الشامل للتنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن تتجسد هذه الإرادة في وثائق محددة كخطة التنمية والميزانية العامة للدولة، وفي تشريعات وقوانين محددة تمكن من تنفيذ الخطة وفتح الباب أمام توفر الشروط الضرورية السياسية والثقافية للنجاح في تحقيق أهدافها؛

(هـ) الالتزام في صياغة خطط التنمية وفي الممارسة بما انتهى إليه مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية؛

(و) معالجة التنمية من مداخل متعددة منها مدخل الحقوق، ومعالجة قضاياها من الواقع الذي يعيشه كل بلد والظروف التي يتفرد بها.

٣١- في محور صياغة وتنسيق السياسات الاجتماعية إقليمياً ووطنياً صدرت عن الاجتماع التوصيات التالية:

(أ) ضرورة بلورة أدوار أكثر فاعلية لمؤسسات الأمم المتحدة عند تنفيذ السياسات الاجتماعية في البلدان النامية عموماً، وبلدان الإسكوا خصوصاً؛

(ب) الحرص في كل بلد على أن يكون وضع وتنفيذ ومتابعة السياسات الاجتماعية في إطار توسيع الشراكة مع المنظمات الأهلية والمجتمع المدني والإعلام ومراكز البحوث والجهات الحكومية، وتبرز في هذا الصدد صيغة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس تنمية الموارد البشرية وغيرها من الصيغ التنسيقية التي بلورتها تجارب التنمية الاجتماعية الناجحة؛

(ج) تفعيل المجتمع المدني والاهتمام بالتطور الديمقراطي في دول المنطقة؛

(د) الاهتمام بإعداد الكوادر البشرية المؤهلة لإدارة عملية التنمية الاجتماعية بكفاءة؛

(هـ) البحث في وسائل متنوعة لزيادة الموارد المالية اللازمة لدعم السياسات الاجتماعية مع التأكيد على تفعيل دور الزكاة والوقف في المجتمعات العربية.

٣٢- وفي محور المتابعة والتقييم والإعلام، صدرت عن الاجتماع التوصيات التالية:

(أ) أهمية وجود نموذج محدد المعالم لتقييم البرامج والمشاريع المحققة لأهداف السياسات الاجتماعية وفق معايير محددة؛

(ب) الاهتمام بزيادة مساهمة البحث العلمي في تحديد أولويات السياسات والبرامج والمشاريع وآليات التنفيذ والمتابعة، وتطوير مؤشرات علمية اجتماعية تحدد المشاكل والمخاطر الاجتماعية وتستشرفها وتحدد مواضع النجاح والإخفاق وتفسرها؛

(ج) إجراء بحوث تطبيقية تعتمد على مشاركة المستهدفين لتقييم السياسات الاجتماعية على أسس سليمة؛

(د) نشر الرؤية الاجتماعية على أوسع نطاق ممكن باستخدام جميع وسائل الاتصال والإعلام المتاحة؛

(هـ) وضع استراتيجيات هادفة إلى إعادة تثقيف جماهيري حول مواضيع تتعلق بالعادات والتقاليد الاجتماعية السائدة.

٣٣- وفي محور المسؤولية ودور الإسكوا، صدرت عن الاجتماع التوصيات التالية:

(أ) دعم الدول الأعضاء من خلال تقرير شامل عن السياسات الاجتماعية المتكاملة يشكل مصدراً للمعلومات الأساسية وأساساً للمقارنة بين الدول؛

(ب) توفير منبر للقاء وتبادل الأفكار والخبرات والتجارب حول السياسات الاجتماعية؛

(ج) نشر المعرفة في مجال السياسات الاجتماعية وتجاربها الناجحة باللغة العربية تعميماً للفائدة؛

(د) إنشاء بنك للمعلومات خاص بالسياسات الاجتماعية يوفر قاعدة بيانات للباحثين العرب.

باء- توجهات التقرير الإقليمي للسياسات الاجتماعية

٣٤- تنفيذاً للتوصيات والتوجهات الصادرة عن اجتماع متخذي القرار، وإدراكاً منها لأهمية المراجعة النقدية المطلوبة لواقع الضعف وانعدام التوازن بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة، أقرّت الإسكوا مرحلة ثانية من المشروع الهادف إلى تعزيز صيغة شاملة ومتكاملة للسياسات الاجتماعية. وفي هذا السياق، عقدت سلسلة من الاجتماعات وحلقات الحوار كان أحدها الاجتماع الخاص بتوجهات التقرير الإقليمي للسياسات الاجتماعية.

٣٥- وقد عُقد الاجتماع الخاص بتوجهات التقرير الإقليمي للسياسات الاجتماعية في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٣، وقد شارك فيه، بالإضافة إلى خبراء الإسكوا المعنيين بالسياسات الاجتماعية، مجموعة مختارة من الباحثين والخبراء من اختصاصات مختلفة في الاقتصاد وعلم الاجتماع والمعلوماتية والقانون وغيرها، ومن مؤسسات البحث والمنظمات الأهلية والهيئات الأكاديمية.

٣٦- وشكلت المسائل التي طرحتها الإسكوا أساساً للحوار في الإشكاليات/التوجهات المزمع طرحها كإطار عام لتقرير إقليمي حول السياسات الاجتماعية. وقد استحوذت هذه الإشكاليات/التوجهات على اهتمام المشاركين كونها مدخلاً ضرورياً لأي بحث في المواضيع التي سيشملها التقرير في إصداره الأول أو في إصدارات لاحقة.

٣٧- ففي إطار الإشكالية الأولى، تركزت المناقشة على رؤية المجتمع المستهدف من السياسة الاجتماعية المتكاملة. وهي رؤية لا يمكن وضعها أو تنفيذها بمعزل عما تفرضه العولمة من تأثيرات على المستوى الاجتماعي. وفي هذا السياق أثيرت أثناء المناقشة النقاط التالية: (أ) أهمية التوافق بشأن مفهوم السياسة الاجتماعية المتكاملة في ظل تراجع دور الدولة وتقلص حجم الموارد العامة المتاحة لدعم السياسات الاجتماعية؛ (ب) التدقيق في آثار العولمة، بما تطرحه من تحديات اجتماعية، أبرزها اتساع فجوة المداخيل وتنامي تأثير التكتلات الإقليمية والقوى الاقتصادية، وانتقال رؤوس الأموال، والاستغناء عن المؤسسات النقابية والسياسية التي دعمت الجوانب الاجتماعية؛ (ج) معرفة الاتجاهات الاجتماعية الدولية، وما تطرحه من تحديات، باعتبارها شرطاً ضرورياً لتصميم وتطبيق رؤية متكاملة للسياسات الاجتماعية. وعلى ضوء ذلك، يصبح التقرير الإقليمي ضرورة في سياق مواجهة التحديات، وإيجاد سبل تطوير قدرات تصميم وتنفيذ سياسات فعالة، وكذلك إيجاد أسس تعزيز الالتزام الدولي.

٣٨- وفي إطار الإشكالية الثانية، ركزت المناقشة على أهداف السياسات الاجتماعية وعلاقتها بالمتغيرات الاقتصادية والسياسية. في هذا السياق، أثيرت أثناء المناقشة النقاط التالية: (أ) عدم ترابط الخدمات الأساسية، مثل الصحة والتعليم والإسكان، قدر ترابطها بالنسبة إلى الشخص المعني بها، بل هي منفصلة بفعل السياسة المتبعة، وهذا ما يعطي السياسة الاجتماعية المتكاملة مغزى مختلفاً؛ (ب) صعوبة الفصل الدقيق بين ما هو اقتصادي وما هو اجتماعي عند الحديث عن التنمية؛ (ج) جدوى مراجعة أولويات الدول فيما تسعى إليه من سياسات اجتماعية، بحيث تؤدي تلك المراجعة إلى بحث تمويل هذه السياسات في ظل تردي الموارد الحكومية، وبالتالي ضرورة إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص؛ (د) أسس السعي إلى وضع سياسات تستهدف أولويات جميع الشرائح الاجتماعية هي سلسلة الاتفاقات الدولية، مثل صكوك حقوق الإنسان، ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، والأهداف الإنمائية للألفية.

٣٩- وفي الإشكالية الثالثة، ركزت المناقشة على إجراءات البناء المؤسسي الذي يكفل تحقيق أهداف السياسة الاجتماعية المتكاملة. وأثيرت أثناء المناقشة النقاط التالية: (أ) تنسيق مهام المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، ليس بمجرد هندسة حسابية تضاف بموجبها مساهمات الوزارات والمنظمات بعضها إلى بعض، إنما باعتماد آلية مبتكرة للتنسيق والتكامل بين إدارات تمثل قطاعات شبه منفصلة؛ (ب) إمكانية تركيز السياسات الاجتماعية في عدد غير قليل من دول المنطقة على معالجة آثار التكيف الهيكلي والتحرير الاقتصادي، وهو أمر يتضح لدى مراجعة ميزانيات هذه الدول؛ (ج) خضوع دور الدولة لتغيرات مؤثرة على قدرتها في صياغة السياسات الاجتماعية، لا سيما وإن العولمة تفرض قيودا وتوجيهات تحدد الإرادة السياسية في صنع القرار.

٤٠- وفي الإشكالية الرابعة، المعنية بالأدوار المطلوبة من الحكومات والمنظمات الأهلية والدولية والإقليمية، تطرق البحث إلى آليات التنسيق بين هذه الأدوار وفق مستوياتها المختلفة. وتمحورت أبرز نقاط المناقشة في هذا السياق حول المواضيع التالية: (أ) تحويل أهداف السياسات الاجتماعية إلى برامج وإجراءات مختلفة، هو أمر يستتبع العمل على مستويات ثلاثة: الدولي (توفير الموارد لتحقيق الالتزامات الدولية)، الوطني (إعادة نظر شاملة في أولويات السياسة الاقتصادية والاجتماعية على جميع المستويات)، المحلي (حيث تؤدي المشاركة والمشورة في تصميم إطار السياسة الاجتماعية دورا هاما في ضمان تمثيل مصالح الفئات الاجتماعية ضمن برامج السياسات وإجراءاتها)؛ (ب) تعزيز المشاركة السياسية والمدنية في تصميم السياسات العامة وتنفيذها، بما يتطلبه ذلك من زيادة في الشفافية والمصداقية بين الجهات الممولة والمنفذة، وتعزيز العملية الديمقراطية بين الأجهزة الحكومية المشرفة على التنفيذ وبين المستفيدين عبر حوار موسع يتيح المشاركة البناءة للمجتمع المدني؛ (ج) تعديل مرتكزات السياسة الاجتماعية استنادا إلى مراجعة الأولويات، وذلك عن طريق تقييم جدوى الموارد المتاحة قياسا إلى الأهداف المتحققة، ويمكن في هذا المجال أن تلعب حقوق الإنسان دورا بارزا في تقييم الأداء العام؛ (هـ) خلق الظروف المؤاتية لجعل نتائج سياسات الاقتصاد الكلي ملائمة للأهداف الاجتماعية المنشودة، ويستتبع ذلك ترابط هذه السياسات فيما بينها على المستوى الوطني واتساقها مع التوجهات الدولية؛ والالتزام السياسي بتقوية عامل التكامل في السياسات الاجتماعية، والطريق الأقصر لتحقيق ذلك هو توسيع المشاركة العادلة في تصميم وتنفيذ هذه السياسات وفق آلية ديمقراطية تتمتع بالمقدرة والمصداقية للمحاسبة والمتابعة.

جيم- حوار حول التقرير الإقليمي للسياسات الاجتماعية

٤١- عقدت جلسة حوار حول التقرير الإقليمي للسياسات الاجتماعية في ٢٣ تموز/يوليو ٢٠٠٤، في ضوء التحضيرات لإعداد التقرير الإقليمي للسياسات الاجتماعية المتكاملة، وسعيا إلى توسيع دائرة التأكد من المعطيات المطلوبة لإنجاز هذا التقرير. وقد شارك في أعمال هذه الجلسة، بالإضافة إلى موظفي الإسكوا المعنيين بالسياسات الاجتماعية، مجموعة مختارة من الباحثين والخبراء، من اختصاصات مختلفة في الاقتصاد وعلم الاجتماع والمعلوماتية والقانون وغيرها، ومن مؤسسات أكاديمية ومنظمات أهلية. وقد تركزت مساهمة المشاركين في جلسة الحوار على تقديم مقترحات وفق مجالين، يتعلق الأول بخصوصيات المنطقة التي يمكن أن تساهم في إنجاح أو إفشال السياسات الاجتماعية، ويتناول الثاني استكمال الشروط الخاصة بضمان نجاح السياسات الاجتماعية في المنطقة.

٤٢- وتركزت المناقشة على ما يمكن إضافته على الخصوصيات التي يمكن أن تساهم في إنجاح السياسات الاجتماعية أو إفشالها، على النقاط التالية:

(أ) تحديد التوجه الواجب اعتماده عند صياغة السياسات الاجتماعية، سواء أكان توجها علاجيا للحد من معاناة الفئات المهمشة والفقراء، أم توجها وقائيا لمواجهة الآثار، أم توجها تنمويا لتكامل السياسات وإيجاد التوازن المطلوب بين جوانبها المختلفة؛

(ب) عزو المشكلة في صنع السياسات العامة، بما فيها السياسات الاجتماعية، إلى الارتجال والتفرد وعدم التنسيق وغياب الشفافية ومركزية صنع القرار وسوء توزيع الثروة وغياب الرؤية المتكاملة؛

(ج) الاهتمام بمساندة القطاع الخاص وتنشيطه وتشجيعه من جانب الدولة، كما هو واضح في جميع تجارب التحديث الناجحة في العالم؛

(د) في إطار الشراكة الدولية التي تقتضيها السياسات الاجتماعية على المستوى الإقليمي، ينبغي الاعتماد على الأهداف الإنمائية للألفية ما دامت البلدان العربية برمتها قد وقعت إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، متعهدة بتحقيق أهدافه بحلول عام ٢٠١٥، فلا بد من استكمال هذا الالتزام السياسي بتطبيق السياسات الاجتماعية.

٤٣- وفيما يتعلق بالشروط الواجب توفيرها لضمان نجاح السياسات الاجتماعية في منطقة الإسكوا، تركزت مقترحات المشاركين في الجلسة على النقاط التالية:

(أ) إيلاء الإعلام اهتماما خاصا، لأنه يؤدي دورا رئيسيا في نشر الثقافة الديمقراطية، وفي الارتقاء بالحريات الأساسية في المجتمعات التي تعاني من التخلف في بناها السياسية، وهو التخلف الذي يعوق وضع السياسات الاجتماعية السليمة؛

(ب) تعزيز العلاقة بين منظمات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني من جهة، والإعلام من جهة أخرى، تستوجب رصد مدى حرية الإعلام في التعاطي مع الشأن الاجتماعي من زاوية اهتمام الدولة وتوجهات أنظمة الحكم، بالإضافة إلى رصد مدى تأثير الإعلام في نمو الوعي وتفعيل مشاركة المجتمع المدني، وتطوير قدرة الإعلام من الناحيتين التقنية والمهنية حتى يؤثر في توجيه قوى الضغط داخل المجتمع؛

(ج) رصد الاعتمادات المالية ليس مجرد رأي أو حصيلة تكهنات، إنما هو ضرورة حقيقية لتنفيذ السياسات الاجتماعية، لذلك ينبغي تحديدها ومناقشة مدى استعداد الناس لتحمل تبعاتها الضريبية؛

(د) ضرورة التركيز الدائم على عملية الربط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبين التطور الديمقراطي السليم، لأن غياب الديمقراطية يطيح بمكتسبات التنمية عند أول منعطف أو أزمة.

دال- مناقشة تقرير السياسات الاجتماعية المتكاملة

٤٤- عقد اجتماع الخبراء بشأن مناقشة تقرير السياسات الاجتماعية، في بيروت خلال الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وقد شارك في هذا الاجتماع، بالإضافة إلى موظفي الإسكوا المعنيين بالسياسات الاجتماعية، مجموعة مختارة من الباحثين والخبراء الذين يمثلون جهات أكاديمية ومنظمات أهلية ومراكز أبحاث من دول مختلفة في المنطقة. واستهدف هذا الاجتماع مناقشة مسودة تقرير

السياسات الاجتماعية وفق أبوابه الرئيسية التالية: (أ) تحديد مفهوم السياسات الاجتماعية؛ (ب) فحوى السياسات الاجتماعية من حيث القيم والإيديولوجيات والهيكليات؛ (ج) وظائف السياسات الاجتماعية في إطار المشاكل الاجتماعية والتطور المجتمعي؛ (د) عمليات السياسات الاجتماعية بما تشمله من نماذج وحقائق وشروط؛ (هـ) ملامح السياسات الاجتماعية في الدول العربية.

٤٥- وضمن إطار الملاحظات العامة ذات الصلة بمنهجية التقرير، يذكر أن مسودة التقرير أثارت نقاشا واسعا نتيجة لاختلاف تجارب وخبرات المشاركين حيال هدف السياسات الاجتماعية في إطار تنمية دول المنطقة. وقد تركزت أبرز نقاشات المشاركين على النقاط التالية:

(أ) استخدام مفاهيم السياسات الاجتماعية وهيكلياتها وعملياتها المختلفة بهدف توفير إطار متكامل للسياسات الاجتماعية، وقد تركز هذا الإطار على تحديد معنى السياسات الاجتماعية عموما دون التطرق إلى بعض العناصر المكونة لهذه السياسات مثل الرفاه الاجتماعي والخدمات الاجتماعية وبرامج شبكات الأمان الاجتماعية، والحماية الاجتماعية، إلخ...؛

(ب) كون التقرير يتضمن تغطية شاملة لمساهمة المؤسسات الاجتماعية بأطرافها المتعددة (الدولة، الأعمال، المهنيون، المجتمع المدني) وبمستوياتها المختلفة أيضا في الخدمات الاجتماعية والمفاهيم الداعمة للحماية الاجتماعية؛

(ج) اعتبار هذا التقرير بمثابة إطار مفاهيمي يعنى بإعلام صانعي السياسات الاجتماعية بالمضمون المنطقي للسياسات الاجتماعية والإجراءات الواجب اتخاذها لرسم مثل هذه السياسات؛

(د) عدم توسع التقرير في بحث انعكاسات العولمة على السياسات الاقتصادية والاجتماعية ومنظومة القيم في الدول العربية وغيرها من الدول، لا سيما وإن هذه الانعكاسات تشكل تحديا وعائقا أمام السياسات الاجتماعية في الدول النامية.

٤٦- وفيما يتعلق بالتوصيات المتعلقة بفحوى ومضمون التقرير، تركزت أبرز اقتراحات المشاركين على النقاط التالية:

(أ) استكمال البيانات الناقصة في بعض جداول التقرير وتحديث بعضها الآخر؛

(ب) حذف القسم المخصص لملامح السياسات الاجتماعية في الدول العربية أو إدراجها بصيغة الملحق؛

(ج) الحاجة الملحة إلى تحديد النتائج السلبية لعملية التحديث والعولمة وتأثيرها على مستويات التنمية الاجتماعية، وبالتالي تأثيرها على رسم السياسات الخاصة بهذه التنمية؛

(د) من حيث مجالات السياسات الاجتماعية الواردة في الفصل الثالث من التقرير، هناك ضرورة إدماج نتائج وآثار عملية العولمة في كل قطاع على حدة مثل قطاع الصحة، وقطاع التعليم، والعمالة والبطالة، والفقر والأمن الاجتماعي وغيرها من القطاعات.

ثانيا- الدراسات والنواتج

٤٧- أصدرت الإسكوا في إطار مشروع السياسات الاجتماعية المتكاملة مجموعة من الدراسات والتقارير يتضمن هذا الفصل عرضا مقتضبا عنها.

ألف- في السياسات الاجتماعية

٤٨- أصدرت الإسكوا في هذا الموضوع الدراسات والتقارير التالية:

(أ) سلسلة دراسات السياسات الاجتماعية: صدرت هذه السلسلة عقب إعادة صياغة محتوى الدراسات المقدمة في اجتماع متخذي القرار، المنعقد في القاهرة في عام ٢٠٠٢، وذلك في ضوء ملاحظات المشاركين التي وردت سابقا في خلاصة مناقشة هذه الدراسات. وتضمنت هذه السلسلة خمس دراسات استعرضت حالات ناجحة لهيكلية السياسات الاجتماعية وطريقة تنفيذها في دول من خارج منطقة الإسكوا، وهي كندا والنرويج وماليزيا وجمهورية كوريا وتونس[٣]. وتضمنت السلسلة أيضا لمحة تاريخية لمفهوم السياسات الاجتماعية في دراستين، الأولى بعنوان "نحو سياسات متكاملة للتنمية الاجتماعية: الإطار المفاهيمي[٤]"، والثانية بعنوان "السياسات الاجتماعية في البلدان العربية: تحليل بنائي تاريخي[٥]". كما صدرت في هذه السلسلة دراسة بعنوان "الرؤية الاقتصادية والاجتماعية وأثر السياسات المالية في لبنان[٦]". وصدرت أيضا في هذه السلسلة دراسة بعنوان "قضايا محورية متصلة بالسياسات الاجتماعية: دراسة مقارنة ومبادئ توجيهية لصياغة السياسات الاجتماعية في منطقة الإسكوا[٧]"، وذلك استنادا إلى شروط نجاح هذه السياسات المنبثقة من مراجعة دراسات الحالة المذكورة آنفا؛

(ب) إعداد تقارير وطنية بشأن السياسات الاجتماعية: أنجزت الإسكوا تصميما شاملا يتضمن تحليلا لقطاعات السياسات الاجتماعية وعرضا لواقع الخدمات الأساسية ومتطلبات تحسينها في كل من بلدان الإسكوا. وفي ضوء هذا التصميم، أعدت الإسكوا تقارير صدرت بصيغة قراءة وصفية عامة للأوضاع الاجتماعية في كل من بلدان الإسكوا. وتستهدف هذه التقارير توفير معلومات جوهرية ومؤشرات واقعية

---

(٣) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، السياسات الاجتماعية في كندا (E/ESCWA/SD/2001/9)، والنرويج (E/ESCWA/SD/2001/10)، وتونس، (E/ESCWA/SD/2002/5). وماليزيا (E/ESCWA/SDD/2003/1)، وجمهورية كوريا (E/ESCWA/SDD/2003/9).

(٤) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نحو سياسات متكاملة للتنمية الاجتماعية: الإطار المفاهيمي، سلسلة دراسات السياسات الاجتماعية (٨)، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، E/ESCWA/SDD/2003/16.

(٥) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، السياسات الاجتماعية في البلدان العربية: تحليل بنائي تاريخي، سلسلة دراسات السياسات الاجتماعية (٥)، أيار/مايو ٢٠٠٣، E/ESCWA/SDD/2003/10.

(٦) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الرؤية الاقتصادية والاجتماعية وأثر السياسات المالية في لبنان، سلسلة دراسات السياسات الاجتماعية (٧)، أيار/مايو ٢٠٠٣، E/ESCWA/SDD/2003/11.

(٧) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، قضايا محورية متصلة بالسياسات الاجتماعية: دراسة مقارنة ومبادئ توجيهية لصياغة السياسات الاجتماعية في منطقة الإسكوا، سلسلة دراسات السياسات الاجتماعية (٩)، شباط/فبراير ٢٠٠٤، E/ESCWA/SDD/2004/2.

حول السياسات الاجتماعية، كما تشكل مصدرا مرجعيا لتبادل المعلومات والتجارب بما يرشد الباحثين ومتخذي القرار في صياغة السياسات الاجتماعية الوطنية وتنفيذها. وفي حين يتركز اهتمام هذه التقارير على أثر السياسات الاجتماعية على قطاعات رئيسية، مثل الصحة والتعليم والاستخدام والسكن، لا تغفل أثر هذه السياسات على الفقر وشبكات الأمان والأسرة، مع إشارة خاصة لفئات ضعيفة مثل المرأة والشباب وكبار السن. وعلاوة على ذلك، تشكل هذه التقارير الوطنية أساسا أو منطلقا لعملية التحديث والمتابعة ورصد التقدم الذي يحرزه كل من بلدان المنطقة في السياسات الاجتماعية. وتسهيلا لعملية التحديث والمتابعة ورصد التقدم المحرز، تسعى الإسكوا إلى إدراج هذه التقارير على جدول أعمال دورات لجنة التنمية الاجتماعية؛

(ج) إعداد تقرير إقليمي للسياسات الاجتماعية: وضعت الإسكوا خلاصة تنفيذية بشأن التوجهات الأساسية للتقرير الإقليمي، كما أعدت وثيقة مشروع ومقترح محتويات التقرير، وهي الوثيقة والمقترحات التي خضعت لسلسلة من التعديلات في ضوء تبادل الآراء مع الجهات المعنية بإصدار التقرير. وقد تمحورت محتويات التقرير حول أبواب رئيسية تناولت ما يلي: (١) تحديد مفهوم السياسات الاجتماعية في إطار المعرفة المتوفرة والمواثيق الصادرة عن وكالات الأمم المتحدة، وشرح الوظائف التي تقدمها السياسات الاجتماعية في تلبية حاجات المجتمع؛ وفحوى السياسات الاجتماعية أي "المشاكل الاجتماعية" التي تواجهها هذه السياسات ومدى انتشارها وحدتها، وصولا إلى شرح النموذج المنطقي للسياسة الاجتماعية وخصائصه الهيكلية، ووصف مختلف النماذج التي يستعان بها حاليا، بالإضافة إلى تحديد ظروف انحرافها عن النموذج المنطقي؛ وشرح العمليات والطرق المتبعة في صياغة السياسات الاجتماعية وتنفيذها، مع الإشارة إلى الظروف المساعدة والظروف المعيقة، وكذلك الإشارة إلى الآثار الطويلة والقصيرة الأجل؛ وتقديم مؤشرات حول نتائج السياسات الاجتماعية من منظور تاريخي ومن منظور قائم على المقارنة؛ وتقديم مجموعة من التوصيات بغية تحسين ظروف صياغة السياسات الاجتماعية في المنطقة وتنفيذها. وينطبق على بعض هذه التوصيات طابع الشمول، أي يمكن تطبيقها على جميع الدول أو معظمها، في حين يقتصر تطبيق توصيات أخرى على دول معينة.

باء- المسائل والمواضيع ذات الصلة والتأثير على السياسات الاجتماعية

٤٩- في سياق المسائل والمواضيع ذات الصلة والتأثير على واقع السياسات الاجتماعية في المنطقة العربية، أعدت الإسكوا مجموعة من الدراسات والتقارير، فيما يلي عرض لأبرزها:

(أ) "الضمان وشبكات الأمان الاجتماعية في إطار السياسات الاجتماعية:[٨]" تضمنت هذه الدراسة عرضا لواقع شبكات الأمان ومجالات عملها والفئات المستفيدة منها، وتسلط الضوء على وسائل تقوية هذه الشبكات وتفعيل دورها؛

(ب) "الأسرة العربية: دمج الأدوار والتمكين من منظور السياسات الاجتماعية": تركز هذه الدراسة، التي سيصار إلى إصدارها، على دور الأسرة في ظل موقعها المركزي في مجالات السياسات الاجتماعية وتأثر هذا الدور بالتغيرات الاقتصادية والسياسية والثقافية؛

---

(٨) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الضمان وشبكات الأمان الاجتماعي في إطار السياسات الاجتماعية، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، E/ESCWA/SDD/2003/26.

(ج) "الاستجابة للعولمة: سياسات تكوين المهارات وتقليص البطالة:[٩]" صدرت هذه الدراسة بهدف التعرف على بعض القضايا التي تطرحها العولمة، تمهيدا للبحث في مجموعة من التحديات التي تواجهها دول المنطقة في استجابتها لهذه القضايا؛

(د) "التعليم، اكتساب المهارات وأسواق العمل في أقطار مجلس التعاون الخليجي: تجربة الإمارات العربية المتحدة:[١٠]" صدرت هذه الدراسة لتلقي الضوء على جسامة العوائق التي تواجه أقطار مجلس التعاون الخليجي في تعزيز مجالات الرعاية الاجتماعية وتمكين قواها الوطنية العاملة من اكتساب المهارات اللازمة.

جيم- الديمقراطية والمعلومات

٥٠- في مجال دراسات الديمقراطية وقواعد المعلومات، فقد أصدرت الإسكوا:

(أ) "مقاربة حول أنظمة الحكم والديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية": تضمنت هذه المقاربة جزءين، احتوى الجزء الأول على تقديم للموضوع ومقاربة حقوقية، تمهيدا لطرح إشكاليات الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية؛ والجزء الثاني يتضمن خمسة ملاحق تدعم الجزء الأول وتكمله، الملحق الأول، هو مدخل إلى تاريخ المنطقة العربية؛ والملحق الثاني يحتوي على مجموعة نصوص دستورية وقانونية وكذلك قرارات واتفاقيات ووثائق دولية خاصة بالديمقراطية؛ والملحق الثالث يتضمن جداول المواد التي تتناول الأنظمة السياسية العربية؛ والملحق الرابع يتضمن أربع أوراق حول: مقاربات استشرافية، وتعريفات ومعايير، ومؤشرات، وجداول إحصائية؛ وأخيرا، يتضمن الملحق الخامس، لائحة بالمراجع الفقهية؛

(ب) "قاعدة معلومات حول أنظمة الحكم العربية وقياس الديمقراطية والتنمية الاجتماعية-الاقتصادية": تشكل قاعدة المعلومات هذه فرعا ثانيا من المقاربة المذكورة آنفا وهي تتضمن، إلى جانب المقاربة وملاحقها، ثلاثة أنواع من المعلومات، هي المعلومات القانونية (نصوص وجداول مقارنة)؛ ومراجع فقهية حول الأنظمة السياسية والديمقراطية؛ ومعلومات عن بيوت الخبرة العربية والعالمية التي تهتم بموضوع الدراسة؛

(ج) "دور الإعلام في الشأن الاجتماعي": أصدرت الإسكوا هذا التقرير بهدف بحث دور الإعلام وتأثيره على السياسات الاجتماعية وتطور وسائله المختلفة. وقد تطرق التقرير إلى مواضع القصور في هذا الدور والتوصيات المطلوب تنفيذها لمعالجتها؛

---

(٩) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الاستجابة للعولمة: سياسات تكوين المهارات وتقليص البطالة، E/ESCWA/SDD/2003/5.

(١٠) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التعليم، اكتساب المهارات وأسواق العمل في أقطار مجلس التعاون الخليجي: حالة الإمارات العربية المتحدة: آذار/مارس ٢٠٠٣، E/ESCWA/SDD/2003/6.

(د) "أياد مرئية: تحمل المسؤولية من أجل التنمية الاجتماعية"، وكذلك التقرير المعنون "الرياضة كأداة لدعم التنمية والسلام"، وهما من الترجمات المفيدة التي أصدرتها الإسكوا.

دال- المساهمة في سياسات التنمية المحلية

٥١- المساهمة في سياسات التنمية المحلية هي موضوع تقرير صادر عن الإسكوا بعنوان "سياسات وبرامج التنمية المحلية في الإسكوا". ويستعرض هذا التقرير مجالات اهتمام الإسكوا بتنمية المجتمع المحلي، مشيرا إلى منهج تنفيذ البرامج والمشروعات وما انبثق عنها من خبرات ميدانية جرى توثيقها في مجموعة متكاملة من المراجع والأدلة والمواد الفنية. ويستهدف هذا التقرير ترويج معطيات واقعية في بناء القدرات وتعزيز آليات الشراكة في وضع السياسات وتخطيط البرامج وتنفيذ المشروعات على المستوى المحلي.

المرفق

جدول المرفق ١- الشروط والوسائل الرئيسية لنجاح السياسات الاجتماعية في بلدان مختارة

النموذج/البلد	الشرط الرئيسي	الوسيلة الرئيسية	تاريخ بدء التنفيذ
الرعاية الاجتماعية/كندا	استثمار كثيف في الصحة والتعليم والتدريب	ضمان اجتماعي رفيع المستوى وشامل، وخاصة النساء والعاطلين عن العمل	أواخر الستينات
الاستثمار الاجتماعي/ ماليزيا	مكافحة الفقر وإعادة هيكلة المجتمع	توسيع قاعدة المشاركة في صنع القرار بالتركيز على الجانب الاجتماعي والفئات المهمشة	١٩٥٧-١٩٨٥: تقوم الحكومة بدور رائد في التمويل والإدارة والتنفيذ ١٩٩٥-١٩٩٧: زيادة دور القطاع الخاص وإشراك المنظمات غير الحكومية ١٩٩٧-٢٠٠٣: توفير الخدمات الاجتماعية للفقراء
نهج الإنتاجية/النرويج	زيادة مشاركة القوة العاملة وتعزيز الإنتاجية	التعليم ورفع مستوى المهارات	١٩٤٥-١٩٥٧: إنشاء دولة الرعاية ١٩٥٨-١٩٧٠: رعاية اجتماعية شاملة ١٩٧٠-١٩٩٠: نمو غير محدود ١٩٩٠-٢٠٠٤: أنشطة مستهدفة
الاستثمار الاقتصادي/ كوريا	النمو الاقتصادي والتصنيع كقوة دافعة للتنمية والتصدير ودعم السياسات الاجتماعية لاحقا	استثمار ضخم في تطوير المهارات على نحو يوازي مستوى التصنيع	١٩٦٢-١٩٨٠: تركيز على النمو الاقتصادي ١٩٨٠-١٩٩٥: اعتماد سياسات رعاية مختارة ١٩٩٦-٢٠٠٤: تدعيم السياسات الاجتماعية
الإرادة والرؤية السياسية/ تونس	اعتماد سياسات اقتصادية منفتحة تدعمها سياسات اجتماعية تهدف إلى تخفيف العبء عن الفقراء	تخطيط متكامل للسياسات الاقتصادية والاجتماعية	١٩٧٠: فتح الاقتصاد ١٩٨٧: إصلاحات اقتصادية ذات طابع اجتماعي قوي

جدول المرفق ٢- لموقف من شروط التنفيذ الفعال للسياسات الاجتماعية

مؤشرات ومعايير	كندا	ماليزيا	النرويج	جمهورية كوريا	تونس
تنسيق تام بين الوزارات المعنية	أولوية	أولوية	أولوية	غير مطبق	أولوية
الشفافية في الحكم والمساءلة العامة	أولوية عليا	أولوية	أولوية	أولوية عليا منذ عام ١٩٩٩	أولوية
نظام ضرائبي قائم على المساواة بين الناس	أولوية عليا	أولوية عليا	أولوية	أولوية منخفضة	أولوية عليا
لا مركزية في صنع القرار	أولوية	أولوية	أولوية	أولوية عليا منذ عام ١٩٩٥	أولوية عليا
مشاركة فعالة للمجتمع المدني	أولوية عليا منذ عام ١٩٩٥	أولوية	أولوية	أولوية عليا منذ عام ١٩٩٩	أولوية عليا
استخدام أمثل للقوى العاملة	أولوية متوسطة	أولوية عليا	أولوية عليا	أولوية عليا منذ عام ١٩٩٥	أولوية عليا منذ عام ١٩٧٠
مساواة بين الجنسين	أولوية عليا	..	أولوية	..	أولوية عليا
استقرار سياسي	مستقر إلى حد كبير	مستقر إلى حد كبير	مستقر إلى حد كبير	توتر مع كوريا الشمالية	مستقر إلى حد كبير
استعداد للعولمة	أولوية	أولوية	أولوية	أولوية	أولوية

ملاحظات: إشارة النقطتين (..) تعني بيانات غير متوفرة.

(ب) يمكن وصف نظام الحكم الشمولي في جمهورية كوريا بأنه شبيه بالنظم القائمة في بعض بلدان الإسكوا.

جدول المرفق ٣- وسائل تدعيم السياسات الاجتماعية

الوسيلة المستخدمة	كندا	ماليزيا	النرويج	جمهورية كوريا	تونس
استثمار مكثف في التعليم وتطوير المهارات	أولوية عليا مع التركيز على إعادة التدريب	أولوية عليا مع التركيز على الفقراء	أولوية عليا	أولوية عليا	أولوية عليا
حماية الفئات الضعيفة واستثمار في شبكات الأمان	أولوية	أولوية مع التركيز على توفير التعليم للفقراء	أولوية	أولوية عليا منذ عام ١٩٨٨	أولوية عليا مع التركيز على المناطق الريفية
برامج فعالة لتعزيز سوق العمل	أولوية عليا	أولوية عليا منذ عام ١٩٩٧	أولوية	..	أولوية منذ عام ١٩٧٠
تنشيط القطاع غير الرسمي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	أولوية متوسطة	أولوية منذ عام ١٩٩٧	..	أولوية منذ عام ١٩٩٨	أولوية
توفير بيانات دقيقة وتحديث المؤشرات والسياسات الاجتماعية بصورة منتظمة	أولوية تحول من السياسات السلبية إلى السياسات الفعالة	أولوية، رصد وتقييم منتظم	أولوية متوسطة، التحديث أصبح راسخا في نظام الرعاية	أولوية منذ عام ١٩٩٧	أولوية منذ عام ١٩٧٠

ملاحظة: إشارة النقطتين (..) تعني أن البيانات غير متوفرة.